

البحرين: الفئة 2

البحرين بلد مقصد لرجال ونساء يتم إخضاعهم للعمالة القسرية والاستغلال الجنسي. ويتوجه رجال ونساء من جنوب ووسط وجنوب غرب وشرق آسيا، وشرق وغرب أفريقيا والشرق الأوسط؛ وغيرها من الدول طواعية إلى البحرين للعمل كعاملات منازل أو كعمال غير مهرة في قطاعي البناء والخدمات. وفي الأعوام الأخيرة لاحظت المنظمات غير الحكومية أعداداً أكبر من العمال القادمين من أفريقيا. واجه بعض العمال المهاجرين ظروف العمل القسري بعد الوصول إلى البحرين، حيث تعرضوا لإحتجاز جوازات سفرهم بطريقة غير مشروعة، وفرض قيود على التنقل، وتغيير عقود العمل، وعدم دفع الأجور، والتهديد، والاعتداء البدني أو الجنسي. إن احتجاز بطاقات هوية العمال وجوازات سفرهم وترهيبهم من جانب أرباب العمل يمنع بعض العاملين من الإبلاغ عن الإساءات التي يتعرضون لها. ويتعرض حاملو "التأشيرة الحرة"، الذين يعملون لدى رب عمل غير كفيلهم، وبالتالي يعملون بصورة غير قانونية، للاستغلال بشكل خاص. أفاد مسؤولون حكوميون ومنظمات غير حكومية أن الانتهاكات البدنية والاعتداءات الجنسية على عاملات المنازل اللاتي غالباً ما يتم حبسهن بصرامة في المنزل، تُعتبر مشاكل كبيرة في البحرين. وذكرت منظمات غير حكومية أن العمال البنغلاديشيين غير المهرة - خاصة من الرجال - عليهم طلب عالٍ بشكل خاص ويعتبرهم أرباب العمل عرضة للاستغلال لأنهم عادة لا يحتجون على ظروف العمل الصعبة أو الأجور المتدنية. كما تعتبر عاملات المنازل عرضة بشكل كبير للعمل القسري والاستغلال الجنسي لأنهن ولحد كبير غير محميات بواسطة قانون العمل. في السنوات الأخيرة، أفادت تقارير بأن حالات الانتحار بين العمال المهاجرين مرتبطة بالعمل القسري وعبودية الديون، والعزلة. ولم يتمكن العمال المهاجرون من الحصول دوماً على عقود عملهم ولم يكن العديد منهم على علم بشروط عملهم. وهناك نسبة كبيرة من العمال الوافدين ممن اقترضوا نقوداً أو باعوا ممتلكات في بلدانهم لكي يتمكنوا من تأمين الحصول على عمل في البحرين، الأمر الذي زاد من تعرضهم لعبودية الدين. تتعرض النساء من آسيا، والشرق الأوسط، ودول أوروبا الشرقية إلى البغاء القسري في البحرين .

ولا تمتثل حكومة البحرين امتثالاً تاماً للحد الأدنى من المعايير الخاصة بالقضاء على الإتجار بالأشخاص؛ لكنها تبذل جهوداً كبيرة لتحقيق ذلك. تعرفت الحكومة خلال العام على عدد متزايد من ضحايا الإتجار؛ وواصلت إحالة الضحايا إلى مراكز تقديم الخدمات، بما في ذلك ملجأ حديث الإنشاء؛ وبذلت جهوداً متواضعة لملاحقة وإدانة مرتكبي جرائم الإتجار بالبشر، بما في ذلك مسؤول حكومي، وأطلقت خطأً ساخناً للإبلاغ عن الإساءة للعمال المهاجرين. وواصلت جهودها الرامية إلى رفع مستوى الوعي بهذه الأمور. وفرت الحكومة التدريب لمكافحة الإتجار بالبشر إلى أكثر من 120 من المسؤولين، بمن فيهم أعضاء النيابة العامة وموظفو الهجرة ومسؤولو العمل، وضباط الشرطة. ومع ذلك، فمن بين مئات من انتهاكات العمل التي أعلن عنها في البحرين، ظلت جهود التحقيق وملاحقة جرائم الإتجار الخطيرة أو تحديد ضحايا العمل القسري المحتملين عند الحد الأدنى. وبقي الفساد والتواطؤ الرسمي، وخاصة بالنسبة لمخطط تسهيل الحصول على "التأشيرة الحرة" مبعث قلق خلال الفترة المشمولة في التقرير. وعلى الرغم من الالتزامات والتعهدات السابقة، لم تلغ الحكومة نظام الكفالة، الذي ساهم في العمل القسري وعبودية الديون في البلد. وقد واصلت الحكومة اعتقال واحتجاز وترحيل ضحايا الإتجار بالبشر المحتملين

توصيات للبحرين :

زيادة كبيرة في التحقيق، وملاحقة، وإدانة مرتكبي الإتجار، ولا سيما بالنسبة لتلك الحالات التي تنطوي على العمل القسري. إلغاء أو إجراء تعديلات كبيرة على أحكام نظام الكفالة، بما في ذلك اتخاذ خطوات للقضاء على مخطط "التأشيرة الحرة". التحقيق بقوة في الحالات التي تنطوي على احتجاز جوازات السفر وعدم دفع الأجور. الاستمرار في وضع وتطبيق إجراءات رسمية للتعرف على ضحايا الإتجار بالبشر من بين الفئات السكانية الضعيفة، مثل عاملات المنازل والنساء المنخرطات في الدعارة. إنشاء آلية إحالة رسمية لمسؤولي إنفاذ القانون ومسؤولين حكوميين آخرين لإحالة الضحايا الذين يتم التعرف عليهم إلى خدمات الحماية. ضمان عدم معاقبة ضحايا الإتجار بالبشر على أفعال غير قانونية ترتكب كنتيجة مباشرة لتعرضهم للإتجار، مثل الهجرة غير الشرعية أو الدعارة. توسيع الحماية التي يوفرها نظام العمل بحيث تشمل عاملات المنازل وفرض تطبيق تلك القوانين على نحو فعال. التأكد من حصول العاملين بالملاجئ على تدريب خاص بمكافحة الإتجار وأنهم يتحدثون لغة العمال الوافدين. إزالة العوائق التي تحول دون وصول العمال الأجانب إلى سبل الانتصاف القانوني. مواصلة تدريب المسؤولين على قانون مكافحة الإتجار بالبشر والتعرف على الضحايا؛

والاستمرار في رفع الوعي العام حول قضايا الإتجار من خلال وسائل الإعلام ووسائل أخرى للمهاجرين الأجانب، وتحديدًا معاملات المنازل، بلغاتهم الأم .

الملاحقة القضائية

بذلت الحكومة جهوداً متواضعة للتحقيق مع مرتكبي الإتجار وملاحقتهم قضائياً وإدانتهم. يحظر قانون البحرين لمكافحة الإتجار بالبشر، وهو القانون رقم 1 للعام 2008، جميع أشكال الإتجار بالبشر ويفرض عقوبات بالسجن لمدد تتراوح ما بين 3 سنوات إلى 15 سنة، وهي عقوبة صارمة بما فيه الكفاية مع

غرامات متناسبة مع تلك المنصوص عليها لجرائم خطيرة أخرى، كالاغتصاب. رغم أن احتجاز جواز سفر العامل أمر غير قانوني وتترتب عليه غرامات مالية بمقتضى قرار وزاري، إلا أنه يجب على العامل أن يتقدم بشكوى إلى الشرطة أو هيئة تنظيم سوق العمل والتي يمكنها فقط إحالة الشكوى إلى المحكمة إذا رفض رب العمل إعادة جواز السفر. ووفقاً لمصادر من منظمات غير حكومية، كثيراً ما كان أرباب العمل المتهمون باحتجاز جوازات السفر يزعمون أن جواز سفر العامل قد ضاع. يحظر مرسوم ملكي صادر في عام 2014 ويعاقب على تزوير وثائق الهجرة ويخول السلطات ملاحقة الشركات البحرينية التي تحصل على تصاريح العمل بشكل غير قانوني. ومع ذلك، كان من غير الواضح ما إذا كان المرسوم قد طُبّق خلال الفترة المشمولة في التقرير .

أفادت الحكومة أنها حققت في 18 حالة إتيار تنطوي على 28 من المشتبه بهم خلال الفترة المشمولة في التقرير، 8 حالات كانت تتعلق بالعمل القسري و10 حالات بالإتجار بالجنس، مقارنة مع 21 تحقيقاً خلال الفترة التي شملها التقرير السابق. أدانت الحكومة 17 من المتاجرين بالجنس. وكانت العقوبة عادة السجن لمدة 10 سنوات مع غرامة قدرها 2000 دينار بحريني (5300 دولار)، والترحيل بعد قضاء عقوبة السجن لغير البحرينيين. كانت هناك خمس حالات قيد المحاكمة بنهاية الفترة المشمولة في التقرير، بما في ذلك ثلاث حالات من الإتجار بالجنس وحالتان من العمل القسري .

وكثيراً ما تم التعامل مع قضايا عدم دفع الأجور أو احتجازها، واحتجاز جوازات السفر، وغيرها من الانتهاكات على أنها انتهاكات عمل وتم حلها عن طريق التحكيم. وكان بإمكان العامل رفع شكوى ضد رب العمل في المحكمة العمالية في حال عدم نجاح التحقيق. بإمكان هيئة تنظيم سوق العمل رفض إصدار

تأشيرات عمل جديدة لرب العمل إلى أن يتم حل القضايا المفتوحة. ولم يتم إحالة سوى القضايا الفظيعة إلى النيابة العامة وفقاً لقانون مكافحة الإتجار بالبشر. في عام 2015، تلقت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية 746 شكوى تتعلق بعدم دفع الأجور شملت 945 من العمال المهاجرين، وتم تحكيم 255 من تلك الحالات بنجاح. كما أحييت أربع قضايا تتعلق بعدم دفع الأجور إلى النيابة العامة. وشملت معظم القضايا التي توصلت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية إلى حلول بشأنها تأخر دفع الأجور من شهر إلى شهرين. ووظفت هيئة تنظيم سوق العمل 63 مفتشاً لإنفاذ قانون مكافحة الإتجار بالبشر. ووفقاً لهيئة تنظيم سوق العمل، يمكن للسفارات أيضاً أن تتفقد الأوضاع المعيشية لمواطنيها، وكان لجميع العمال الحق في تقديم الشكاوى إلى وزارة العمل والتنمية الاجتماعية. مولت وزارة الداخلية دورات تدريبية سنوية لمكافحة الإتجار بالبشر لـ 50 مسؤولاً سنوياً في أكاديمية الشرطة الملكية. وأفاد مسؤولون حكوميون عن نقص عام في الوعي بشأن جرائم الإتجار بالبشر بين الشرطة على مستوى العمل.

الحماية

بذلت الحكومة جهوداً متواضعة لحماية الضحايا. وحددت الحكومة 90 ضحية من ضحايا الإتجار بالبشر في عام 2015، مقارنة مع 50 ضحية في عام 2014. في نوفمبر/تشرين الثاني 2015، افتتحت اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر (اللجنة الوطنية) (المركز الجديد لخدمة العمال المهاجرين والذي هو بمثابة ملجأ يمكنه استقبال 120 من الضحايا، في أقسام منفصلة لكل من الرجال والنساء. يحتفظ مركز الخدمة بمكاتب لوحدة توفير الحماية للعمال المهاجرين التابعة لهيئة تنظيم سوق العمل وأخصائيين في مجال الصحة العقلية والجسدية، وممثل عن وحدة الشرطة لمكافحة الإتجار، كما يوفر قاعة لتدريب الذين يقيمون في الملجأ لتعلم مهارات جديدة ويحتوى على قاعة مؤتمرات للجنة الوطنية. لجأ ضحايا الإتجار بالبشر في البحرين إلى سفارات بلادهم بحثاً عن ملجأ تديره منظمات غير حكومية.

ينص قانون العمل رقم 36 على بعض الحماية لعاملات المنازل ويشترط على أرباب العمل تقديم عقد عمل لعاملات المنازل يحدد ساعات العمل والإجازة السنوية، والعلاوات، ودفع الأجور للعاملة مرة واحدة على الأقل في الشهر. ومع ذلك، لم تبلغ الحكومة عن أية جهود تتعلق بإصدار توجيهات بشأن تنفيذ القانون. كانت هيئة تنظيم سوق العمل مسؤولة عن التنسيق مع الوزارات الأخرى ذات الصلة بخصوص إحالة قضايا الإتجار بالبشر للمحاكمة، وإجراء مقابلات مع الضحايا بالتعاون مع السفارات المعنية. عند التحقيق في

مزاعم الانتهاكات من عاملات منازل هربن من أرباب عملهن، أفادت تقارير أن بعض مراكز الشرطة قامت بإجراءات المتابعة على الفور، في حين انتظر آخرون لأيام أو أسابيع قبل محاولة [الجهات المعنية] الاتصال برب العمل. وذكرت وكالات التفتيش أنها واجهت صعوبات في إجراء عمليات تفتيش مفاجئة في الظروف المعيشية لعاملات المنازل وفي التحقيق في ادعاءات تتعلق بإساءة معاملة عاملات المنازل من دون تلقي شكوى رسمية، وذلك بسبب الأعراف الثقافية المحيطة بخصوصية البيوت. هذا الفشل في التحقيق الفوري في دعاوى الإساءة وجرائم الإتجار المحتملة تجعل الضحايا معرضين لمزيد من الاستغلال وافتقارهم لخدمات الحماية .

زود قسم مكافحة الإتجار بالبشر في وزارة الداخلية مسؤولي إنفاذ القانون بإجراءات مكتوبة تم وضعها بالاشتراك مع منظمة دولية، حول أخذ البيانات وإحالة الضحايا إلى مراكز توفير الخدمات مثل الرعاية الطبية والمأوى. ومع ذلك، ظل تعرّف الشرطة على الضحايا وتنفيذ تلك الإجراءات غير متسقين عبر مراكز الشرطة المختلفة. لم يرق العديد من مسؤولي الشرطة في جميع أنحاء البلاد بتحديد منهجي واستباقي

للضحايا بين الفئات السكانية الضعيفة، مثل عاملات المنازل اللاتي هربن من أرباب العمل المسيئين أو النساء اللاتي قبض عليهن بتهمة البغاء. في ديسمبر/كانون الأول 2015 تم تدريب أكثر من 80 مسؤولاً حكومياً، بمن فيهم مفتشون ومسؤولو صحة وضباط شرطة وإخصائيو اجتماعيون وعاملون في الملاجئ ومدعون عامون على مساعدة الضحايا وإجراءات الإحالة للخدمات المتخصصة .

وأفادت منظمات غير حكومية أن العمال الذين دخلوا البلاد بطريقة غير مشروعة أو بحجج واهية لم يستفيدوا في كثير من الأحيان من الحماية التي ينص عليها القانون . وواصلت الحكومة معاقبة الضحايا عن جرائم ارتكبت كنتيجة مباشرة لتعرضهم للإتجار بالبشر. وكان بعض العمال المهاجرين الذين فروا من حالات تنطوي على سوء المعاملة يدركون أنهم يتعين عليهم الاتصال بالشرطة للإبلاغ عن الإساءة، أو اختيار عدم الإبلاغ نظراً لوضعهم بصفتهم من حاملي "التأشيرة الحرة". قد يكون من الصعب أو من المكلف إيجاد حلول لتلك القضايا وفي كثير من الأحيان تم ترحيل العمال الذين لم تحل قضاياهم. وبحسب تقييم المنظمات غير الحكومية فقد انخفض مستوى معاقبة ضحايا الإتجار بالبشر في السنوات الأخيرة .

ذكر مسؤولون حكوميون بحرينيون أنهم شجعوا الضحايا على المشاركة في التحقيقات مع المتاجرين بهم وتقديمهم إلى المحاكمة. كما كانت النيابة العامة مسؤولة عن حماية ضحايا جرائم الإتجار أثناء التحقيقات

الأولية والإجراءات القضائية. وينص قانون العمل على أنه يحق للعمال الأجانب تغيير كفلائهم أثناء التحقيقات والإجراءات القضائية. ولم يكن من الواضح عدد ضحايا الإتجار الذين لم تكن حالاتهم قيد البت وتمكنوا من تغيير كفلاءهم. في العادة نادراً ما تقدم العاملون بشكاوى ضد أرباب عملهم نظراً لعدم ثقتهم في النظام القانوني، وإجراءات المحاكم المطولة، وعدم القدرة على تحمل تكاليف التمثيل القانوني، والافتقار إلى خدمات الترجمة، والخوف من فقدان تصريح الإقامة أثناء إجراءات المحكمة، والخوف من المزيد من إساءة المعاملة من جانب رب العمل. ساعدت الحكومة في عودة ضحايا الإتجار بالبشر إلى بلدانهم خلال الفترة المشمولة في التقرير. وأفادت اللجنة الوطنية عن اعتماد سياسة جديدة تسمح للرعايا الأجانب الذين يتم تحديدهم كضحايا إتجار بالحصول على فرص عمل بديلة دون أن يخضعوا للقيود المفروضة على العمال المهاجرين لمدة 30 يوماً .

الوقاية من الإتجار

استمرت الحكومة في بذل الجهود لمنع الإتجار بالبشر من خلال مواصلة حملات التوعية الموجهة إلى كل من العمال المهاجرين وأرباب العمل البحرينيين. اجتمعت اللجنة الوطنية بانتظام خلال الفترة المشمولة في التقرير، وركزت بشكل أساسي على توسيع نطاق المساعدة للضحايا، بما في ذلك ملجأ تم إنشاؤه حديثاً، وتوسيع نطاق التدريب لموظفي الحكومة، ورفع مستوى الوعي. من يوليو/تموز إلى ديسمبر/كانون الأول 2015، أصدرت هيئة تنظيم سوق العمل عفواً عن أصحاب "التأشيرة الحرة" بحيث يمكنهم تسوية وضعهم القانوني والعمل لدى كفيل جديد أو العودة إلى بلدهم والحفاظ على حق العودة إلى البحرين قانونياً في المستقبل. وقد استفاد أكثر من نصف أصحاب "التأشيرة الحرة" من العفو. وتمكن ما يقرب من 32,000 من تسوية وضعهم القانوني وغادر حوالي 10,000 البحرين. في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015، أطلقت اللجنة الوطنية خطاً ساخناً للإبلاغ عن إساءة معاملة العمال المهاجرين باللغة الإنجليزية، والهندية، وست لغات هندية أخرى. يعمل الخط الساخن كمصدر لتوعية العمال بحقوقهم والخدمات المتاحة لهم. في نوفمبر/تشرين الثاني 2015 عقدت الحكومة للسنة الثانية مسابقة جائزة البحرين للوعي المجتمعي وهي عبارة عن حملة توعية تركز على المعاملة المنصفة لعاملات المنازل. وقد استهدفت مسابقة التوعية الشباب البحريني ممن تتراوح أعمارهم ما بين 16 إلى 26 عاماً، ودعتهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي باستخدام الصور والرسومات والأفلام القصيرة، أو الملصقات لتشجيعهم على احترام حقوق عاملات المنازل .

واستمرت هيئة تنظيم سوق العمل في إتاحة الكتيبات عن حقوق العمال، وتكفلت بوضع إعلانات على وسائل النقل العام، وقدمت هواتف محمولة مع بطاقات SIM إلى كل واحد من العمال الأجانب لدى وصوله إلى مطار البحرين. وواصلت وحدة حماية المغتربين داخل هيئة تنظيم سوق العمل بتأدية دورها كمركز لتوفير المعلومات والخدمات لضحايا الإتجار والضحايا المحتملين. كما واصلت هيئة تنظيم سوق العمل الإشراف على معاملات المنازل خلال الفترة المشمولة في التقرير. إلا أن الحكومة، رغم الالتزامات والتعهدات السابقة، لم تلغ نظام الكفالة الذي ساهم إلى حد كبير في العمل القسري وعبودية الدين. لم تبذل الحكومة جهوداً لتقليص الطلب على أعمال الجنس التجاري أو العمل القسري. وقد وفرت الحكومة لموظفيها الدبلوماسيين تدريباً حول مكافحة الإتجار.